والذي حكى ابن يعيش في شرح المفصل عن أبي الحسن يعني الأخفش وأبي علي الفارسي أنهما اختارا كونه مقيسا .

وحكى أبو القاسم اللورقي عنهما أنهما ذهبا إلى أن ما جاز أن يستعمل معطوفا كان مقيسا وما لم يصلح جعله معطوفا يقتصر به على السماع لأن المجاز لا يقاس عليه وقد تقدم أنه يصح قولهم سرت والجبل ومشيت والساحل وأنه كلام صحيح مطرد .

والظاهر القياس في جميع ذلك إلا ما منع منه مانع مثل قولهم كانت هند وعمرا ضاحكة فإن نصب عمرو هنا على أنه مفعول معه لا يصح لفساد المعنى في خبر كان .

وقد اختلفوا في إعراب قوله تعالى (فأجمعوا أمركم) وفيه ثلاث قراءات .

إحداها وهي المتواترة التي اتفق عليها القراء السبعة بقطع الهمزة وكسر الميم من أجمعوا من الاجماع ونصب شركاءكم فالذي اختاره أبو علي الفارسي والمحققون أن شركاءكم منصوب على أنه مفعول معه والواو بمعنى مع أي اجمعوا مع شركائكم أمركم وذلك لأن العطف هنا متعذر من جهة أن الاجماع إنما يكون في المعاني والجمع في الشركاء وما يتفرق وجوز